واقع تطبيق المقاصة الالكترونية في المعاملات المصرفية في العراق للمدة 2011-2017

المدرس بان ياسين مكي المدرس المساعد فايزة حسن مسجت
كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة البصرة

المستخلص :

شهد القطاع المصرفي في العراق تطورات وانجازات كبيرة أدت الى ظهور خدمات جديدة لم تكن موجودة من قبل، الامر الذي أدى الى تعدد القنوات التي يتم من خلالها تقديم هذه الخدمات للعملاء وتحويلها من قنوات تقليدية الى قنوات الكترونية اسهل وذات مرونة اكبر، وقد سعى البنك المركزي العراقي لامتلاك واحد من افضل أنظمة الدفع الالكتروني منذ عام 2006 لتطبيق النظام كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي الذي تعد المقاصة الالكترونية من اهم صوره، وعلى الرغم من أن المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية تشتركان بالفكرة نفسها وهي تسوية حسابات العملاء المتقابلة بين الدائنين والمدينين الا ان للمقاصة الالكترونية مفهومها الخاص ولها خصوصية مستمدة من ذاتيتها كونها ذات طبيعة الكترونية.

Reality of Application of electronic clearing in banking transactions in Iraq for the years 2011_2017

lecturer. Ban Yaseen Maki **Assist. lecturer.** Faiza Hasan Mosachet

Administration & Economics College , Department of Banking & Finance

University of Basrah

Abstract :

The Iraqi banking sector witnessed significant developments and achievements that led to the emergence of new services that did not exist before, which led to the multiplicity of channels through which these services are provided to customers and converted from traditional channels to electronic channels easier and more flexible this led the Central Bank of Iraq to own one of the best electronic payment systems since 2006 to implement the system as a fundamental step for the development of the banking sector, which is the electronic clearing of the most important form, and although the traditional clearing and electronic clearing share the same idea, namely the settlement of the accounts of the clients between the creditors and the tide Nyein, but the electronic clearing its own concept and specificity derived from the specific nature and being of an electronic nature.

المقدمة :

ادى ظهور خدمة الانترنيت على الساحة التجارية والاقتصادية الى ضرورة استخدامها لتقديم خدمات مصرفية الكترونية متطورة، خاصة ان القطاع المصرفي سريع التأثر بالمتغيرات الخارجية حوله، وتعد المقاصة الالكترونية احدى أهم هذه الخدمات التي ظهرت مؤخرا وبدأت العديد من البلدان استخدامها والتحول من المقاصة التقليدية الى المقاصة الالكترونية. ان العراق احد هذه البلدان الذي سعى للحصول على نظام الكتروني متكامل لتطبيق المقاصة الالكترونية.

مشكلة الدراسة

تتميز البيئة المصرفية بأنها بيئة سريعة التطور ومواكبة للحداثة باستمرار، ولكن هذا التطور واعتمادها على النواحي الالكترونية يعرضها لكثير من المشكلات المتعلقة بالتشغيل الالكتروني ويمكن تلخيص المشكلة بالأسئلة الاتية :-

1- ماهي المخاطر التي تواجه التحول من المقاصة التقليدية الى المقاصة الالكترونية؟
2- وكيف يمكن توفير الحماية اللازمة لهذا النظام؟

أهمية الدراسة

تعد المقاصة من المواضيع المهمة والحيوية التي لها دور بارز في التأثير بالقطاع المصرفي بشكل عام وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين ومواكبة التطورات التكنولوجية بشكل خاص، كما ان هذا البحث يوضح مستوى التطور في تطبيق نظام المقاصة الالكترونية.

اهداف الدراسة

1- دراسة الواقع الحالي لنظام المقاصة الالكترونية المطبقة في البنك المركزي العراقي.
2- التعرف على الفروقات بين المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية.
3- معرفة أهم المخاطر التي تواجه تطبيق المقاصة الالكترونية ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها.
4- تقديم التوصيات اللازمة من اجل تعزيز دور نظام المقاصة الالكترونية وتقديمها للخدمات المرجوة منها.

فرضية الدراسة

ان استخدام التكنولوجيا المصرفية في البنك المركزي العراقي ادى الى زيادة سرعة التقاص وتبسيط الاجراءات والوقت من خلال المقاصة الالكترونية .

هيكل الدراسة

قسمت الدراسة الى عدد من المباحث ، اذ تناول المبحث الأول الجانب النظري للدراسة من خلال عرض مفهوم المقاصة الالكترونية ثم الشروط الخاصة لتنفيذ المقاصة الالكترونية ومميزات وفوائد المقاصة الالكترونية وبعد

ذلك تم التطرق الى اهداف نظام المقاصة الالكترونية وقد تمت المقارنة بين المقاصة الالكترونية والمقاصة التقليدية، وكذلك تطرقت الدراسة الى أهم المخاطر التي تواجه تطبيق نظام المقاصة الالكترونية .

اما المبحث الثاني من الدراسة فقد تناول الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تطبيق نظام المقاصة الالكترونية في العراق للاعوام 2011 الى 2017 .

اما المبحث الثالث فقد شمل الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة وأخيرا تم تقديم بعض التوصيات الخاصة بموضوع الدراسة.

المحور الأول :

الاطار المفاهيمي للمقاصة الالكترونية

أولا: مفهوم المقاصة الالكترونية

زاد انتشار العمليات المصرفية من صعوبة أداء عملية المقاصة يدويا، الامر الذي جعل الحاسب الآلى يؤدي دورا متميزا في عمليات المقاصة الالكترونية. فهي نظام لاجراء عملية التقاصي بين المصارف الكترونيا، أي انها عملية تبادل المعلومات التي تشمل بيانات وصور كانت بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد(يحيى،2008: 14).

كما تعرف المقاصة الالكترونية بانها عملية اجراء مقاصة بالصكوك بين المصارف عن طريق البنك المركزي بموجب صور الكترونية للصكوك وبدون ان يجري تبادل الصكوك فعليا(فوزي،2010: 251). وتعرف أيضا بانها عبارة عن شبكة تربط المصارف المشتركة بنظام التحويلات المصرفية الالكترونية(بشنق،2006: 79). او هي عملية منح الصلاحية لمصرف ما من قبل مصرف آخر للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة Credit and Dept الكترونيا من حساب مصرفي الى حساب مصرفي اخر ويتم تنفيذها من خلال ما يعرف بدار المقاصة الآلية Automatic clearing house(الجنيهي ،2005: 37).

تأسيسا على ماتقدم نجد ان المقاصة الالكترونية هي عملية تحويل مصرفي الكتروني للوفاء بالديون وبطرائق الكترونية دون حاجة الأطراف الى الاتصال المباشر فيما بينهم.

ثانيا: الشروط الخاصة بتنفيذ المقاصة الالكترونية

تعد المقاصة الالكترونية احد أنواع عملية النقل والتحويل الالكتروني، لذا تستوجب توافر عدة شروط لتنفيذها واهم هذه الشروط، وجود حسابين في مصرف واحد او في مصرفين مختلفين وكذلك وجود رصيد جاهز في حساب الامر. ويتم تنفيذ المقاصة الالكترونية بوسائل الكترونية مختلفة منها:

1- وجود حسابين لدى مصرف واحد او مصرفين مختلفين.

تتخذ المقاصة الالكترونية طريقا للنقل المصرفي، وبهذه العملية فان المصرف يقيد بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب المدين من حساب الامر بالنقل* بناء على امر كتابي منه، وفي الجانب الدائن من حساب المستفيد(www.investpromo.gov.iq/wp).

اي ان عملية النقل لايمكن ان تتم الا بوجود حساب للأمر وحساب للمستفيد ، وليس شرطا ان يكون هذان الحسابان في المصرف ذاته والموجه اليه امر النقل ، وانما من الممكن ان يكون الحسابان في مصرفين مختلفين (الشماع 31،2009).

2- وجود رصيد جاهز في حساب الامر.

من الضروري وجود رصيد جاهز وكاف في حساب الامر الذي اصدر الصك لتنفيذ عملية المقاصة الالكترونية(سلطان،2010: 48)، اذ يعد الرصيد من اهم الضمانات التي يعتمد عليها حامل الصك في الحصول على قيمته. فلولا اطمئنان حامل الصك الى وجود الرصيد عند المسحوب عليه* لما رضى بتسوية حقه عند الامر عن طريق الصك(عوض،1995: 173). وبالنظر لكون المقاصة الالكترونية تميزت بالسرعة الفائقة في تحصيل قيمة الصكوك اذ يتم تحصيلها في اليوم نفسه عن طريق تبادل المعلومات للصكوك الالكترونية، وان هذه الميزة غيرت فكرة الوفاء الجزئي** لقيمة الصك فيما يخص تبادل الصكوك التقليدية التي تستغرق اكثر من يوم لكي يتم تحصيل قيمة الصكوك(القواسمي،2009: 50).

3- يتم تنفيذ المقاصة بوسيلة الكترونية.

يعد وجود الوسائل والطرائق الالكترونية شرطا أساسيا لتنفيذ المقاصة الالكترونية، اذ ان التنفيذ يتم بوسائل الكترونية عن طريق المعالجة الالكترونية للبيانات والعمليات المصرفية الالكترونية ومنها المقاصة الالكترونية تعتمد على تكنلوجيا المعلومات التي افرزت بيئة تحتية عرفت باسم الانترنت(سليمان،2010: 17). فالمعيار الذي يميز نوعي المقاصة الالكترونية والتقليدية هو الآلية التي يتم العمل من خلالها، فتداول الصكوك وتحصيل قيمتها في المقاصة الالكترونية لا يتم داخل مجلس فعلي تلتقي فيه الأطراف في ان واحد كما نرى ذلك في غرف المقاصة التقليدية.

ثالثا: مميزات المقاصة الالكترونية

تحقق المقاصة الالكترونية مكاسب كبيرة لجميع الأطراف المتعاملة بها، اذ انها تزيد من ثقة المتعاملين بالصكوك اذ تمكنهم من الرجوع الى بيانات الصك وصورته وجميع إجراءات عملية التحصيل.

ومن اهم هذه المميزات يمكن ان نذكر ما يلي(كامل،2006: 13):

1- تحصيل الصكوك خلال دقائق معدودة وبأي عملة معتمدة.

* هو الشخص الذي اصدر الصك وهو صاحب الحساب الجاري ويسمى الساحب.

* هو البنك الذي يتعامل معه الساحب الذي اصدر دفتر الصكوك له.

**قبول الدائن بجزء من مبلغ الصك/ المادة (39) من القانون المدني العراقي.

2- تحصيل قيمة أي صك معتمد وايداعه في حساب العميل.
3- اجراء التسوية بين البنوك في أي وقت يتم تحديده.
4- خاصية التكامل والربط مع الأنظمة الأخرى كنظام التوقيعات والنظام المصرفي.
5- خاصية إيقاف التبادل الالكتروني للصكوك مع البنوك المبعدة من المقاصة.
6- الحفظ الالكتروني الدائم لصور وبيانات الصكوك في أرشيف مركز المقاصة.
7- تخزين الصكوك وارسالها للتحصيل بعد تصنيفها آليا على وفق تاريخ استحقاقها.
8- إمكانية تحديد مواعيد لتحصيل الصكوك بعد تصنيفها حسب أهميتها في اثناء اليوم، وارسالها للتقاص وفرض غرامات على التأخير في الرد عليها من قبل البنوك المسحوبة عليها .
9- يتميز نظام المقاصة بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح الا بدخول المستخدمين الحقيقيين فقط.

من كل ما تقدم نلاحظ ان هذا النظام يمتاز بالسرعة الفائقة في تنفيذ المقاصة والتي لا تتراوح سوى بضع دقائق بعد ان كانت مدة المقاصة تتراوح من ثلاثة الى أربعة أيام، حسب خصوصية كل مصرف وحسب المبلغ وهذا بفضل الشبكات العنكبوتية التي تربط فيما بين المصارف فضلا عن أنظمة الامن والحماية التي تمكن من مراقة الصكوك وتدقيقها بشكل اني وسريع كما انها وضعت حدا لظاهرة الاحتيال كونها غير معرضة للاخطاء الحسابية.

رابعا: اهداف نظام المقاصة الالكترونية

هناك العديد من الأهداف التي يسعى البنك المركزي للوصول اليها من خلال تطبيق نظام المقاصة الالكترونية، ومن اهم هذه الأهداف نذكر الاتي(عصمة،2006: 75):

1- اجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها الكترونيا(الرواتب والتحويل من زبون الى اخر).
2- التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بدلا من استخدام الإيداع النقدي.
3- السعي الى تقليل الكلف والوقت فضلا عن توفير السرية في نقل البيانات.
4- التقليل من المخاطر الناتجة من تبادل الصكوك الكترونيا.
5- تمهيد الطريق أمام خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الكبيرة والصغيرة.
6- تقليل فترة مقاصة الصكوك.

خامسا: المقارنة بين المقاصة الالكترونية والمقاصة التقليدية

تبدأ عملية المقاصة أولا من البنك التجاري بتلقيه الصكوك من عملائه مسحوبة على بنوك أخرى، ثم تتم عمليات المقاصة بدءا من التسجيل في دفتر البنك التجاري ثم بعدها غرفة المقاصة ثم دفتر البنك المركزي(حسن،2007: 78).

هذا التسلسل والتدرج في المراحل يخص المقاصة التقليدية اما في الوقت الحالي فقد تطورت المقاصة الى شكلها الحديث الالكتروني الذي جعل المقاصة تتغير وتسهل إجراءاتها كثيرا.

ويمكن ان نوجز عدة نقاط للمقارنة بين المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية(جودت،2003 : 16-17):

1- في المقاصة التقليدية يكون عدد الصكوك المتداولة بتزايد مستمر والصكوك الخالية من الرصيد تزداد أيضا بشكل كبير مما زاد من القضايا المرفوعة بسبب التلاعب بالصكوك لذا اصبح العملاء غير راغبين في التعامل بها.

اما المقاصة الالكترونية فقد قامت بتطورات تقنية تتيح التغيير من هذه الطريقة التقليدية(الممارسات التقليدية) للحصول على صورة الكترونية من الصك يتم نقلها بين المؤسسات المالية ووسائل الاتصالات الحديثة.

2- في المقاصة التقليدية تحتاج مقاصة الصكوك وأنظمة الدفع الوطنية الى تغيرات جذرية بسبب الممارسات التقليدية الشاقة التي تتطلب الكثير من الجهد والوقت وبذل الأموال، فضلا عن انها غير فعالة وتزيد من تعرضها للمخاطرة خاصة من ناحيتي تعطيل الزمن والكلفة.

اما المقاصة الالكترونية فهي نظام الكتروني متطور يعمل عبر شبكة الانترنت باستخدام حاسبات آلية، وهذا النظام الحديث يقوم بتغيير الطريقة التقليدية بحيث يقوم بنقل المعلومات بكفاءة عالية بين المصرف الدافع والمصرف المودع، ولا يخلو هذا الامر في الوقت نفسة من فوائد الكترونية عديدة وطرائق متعددة للتعامل مع الشيكات وإعادة طباعتها وطباعة الكشوفات فضلا السرعة والجودة.

3- تعد المقاصة التقليدية على انها عملية تسوية قيود أو التزامات بين البنوك عن طريق البنك المركزي ومندوبي تلك البنوك ،وتصنيف تلك الالتزامات وتحديد نتيجتها النهائية لصالح البنك أو عليه.

أما المقاصة الالكترونية فهي عملية التقاصي الالكتروني للشيكات وتسويتها الكترونيا وفي وقت محدد بإيجاز وسرعة ودقة في تحديد نتيجة كل بنك.

4- في المقاصة التقليدية يكون الشيك التقليدي أمرا صادرا من شخص هو الساحب لشخص اخر هو المسحوب عليه بان يدفع لشخص ثالث هو المستفيد.

اما الشيك الالكتروني فهو عبارة عن رسالة الكترونية موقعة توقيعا الكترونيا يرسلها مصدر البنك للمستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك لحسابه.

سادسا : المخاطر التي وتواجه تطبيق نظام المقاصة الالكترونية.

واجه نظام المقاصة الالكترونية حاله حال معظم الانظمة الحديثة بعض المخاطر والتحديات في بداية تطبيقه، نذكر منها:-

1- مخاطر الائتمان :

ويقصد بهذه المخاطر هي احتمالية التعرض لخسائر ناتجة عن عدم سداد العميل أو تأخره عن سداد الالتزامات المالية ، وتسمى كذلك بمخاطر التسوية Settlement Risk، والتي تعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي من المحتمل ان تحدث وتنشأ مع تحويلات الاموال ما بين المصارف عن طريق المقاصة ، كما تعد هذه المخاطر سمة تحويلات المدفوعات ما بين المصارف ، لكون التسوية هي معاملة معينة يحول بواسطتها مصرف معين الاموال من حسابه الى حساب تسوية مصرف آخر لدى البنك المركزي .

(حسن ،2011، 57)

2- مخاطر السيولة :

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها ، وهذا النوع من المخاطر يكون تأثيره كبيرا في البنوك المتخصصة في نشاطات الاموال الالكترونية وعمليات المقاصة الالكترونية اذا لم يستطيع التأكد من كفاية الارصدة لتغطية التسديد في اي وقت محدد اضافة لذلك فانه قد يؤدي الى مخاطر السمعة والتأثير في الربحية(سليمان،2013، 8)

3- المخاطر القانونية :

من المتوقع أن يتعرض أي مشارك في نظام المدفوعات لمخاطر قانونية في حالة عدم فهم واضح في تفسير القوانين بما يخص الاساس التعاقدي او القانوني بين الاطراف لتنفيذ نظام المقاصة الالكترونية وكذلك الخداع والغش الالكتروني في عملية التحويل وغير ذلك.

4- مخاطر التشغيل :

وهي المخاطر التي تسببها مشكلات معينة في البرمجيات ،او اخطاء بشرية او هجوم معين يؤدي الى توقف النظام أو سوء أداء الوظيفة مما يولد حالات تعرض للمخاطر المالية وخسائر محتملة ، كما تنشأ نتيجة تلكؤ الحاسوب أو خطوط الاتصال بين الانظمة ،أو عدم كفاءة المسارات المعتادة.

5- الامن والحماية :

من المفترض أن تتوافر حماية للبيانات والمعلومات والحفاظ عليها بصورة سليمة ،ومنع الزبائن غير المصرح بهم من الوصول الى البيانات ، وان تمنح للمستخدمين الترخيص في عملية تحويل الأموال بين المصارف عن طريق المقاصة بعد سلامة ودقة وصحة المعلومات. (الشعيبي ،2008، 98)

المحور الثاني:

مؤشرات تطبيق نظام المقاصة الالكترونية في العراق

بدأ تشغيل نظام المقاصة الالكترونية في العراق بصورة فعلية بتاريخ 2006/6/14 للفروع الرئيسة للمصارف(الرافدين، الرشيد، بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط)، فضلاً عن فرعين اخرين لكل مصرف مشارك (البنك المركزي العراقي ،قسم المدفوعات الالكترونية .2006)

وقد تم فيما بعد تدريب موظفي فروع البنك المركزي في البصرة واربيل والموصل والسليمانية، وتنصيب النظام في كل فروع المصارف المذكورة آنفا في المحافظات لتفعيل وتسهيل اجراء التحويلات بين المحافظات.

ان نظام المقاصة الالكترونية هو جزء من نظام المقاصة الآلية ويتكون من:

1- أوامر الدفع الدائنة (small value payment order (SVPO

وتكون تسويتها في يوم العمل نفسه بما يشملها من تحويلات أموال الزبائن ورواتب الموظفين، وكانت مبالغ التحويلات بالدينار العراقي مرتفعة خلال السنوات(2011-2017) كما نلاحظها في الجدول(1)، اذ بلغت عام 2011 (2.133.776.488) دينارا عراقيا، في حين انها ارتفعت بشكل كبير عام 2017 حتى بلغت قيمة المبالغ(1.809.597.569739) دينارا عراقيا، كذلك نلاحظ زيادة عدد التحويلات بشكل واضح اذ بلغت عام 2011 (3.727) دينارا عراقيا وقفز العدد الى (94186) دينارا عراقيا عام 2017.

جدول (1)

أوامر الدفع الدائنة للمدة(2011-2017)

دينار عراقي

السنوات	أوامر الدفع الدائنة	عدد التحويلات
2011	2.133.776.488	3.727
2012	5.866.408.468	9.108
2013	39.738.209.352	8.362
2014	43.294.223.471	3995
2015	513.026.467.187	9313
2016	648.890.947.194	25825
2017	1.809.597.569.739	94186

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متفرقة ،البنك المركزي العراقي

ويمكن توضيح نسبة الزيادة والارتفاع في أوامر الدفع الدائنة للسنوات (2015-2017) بصورة اخرى من خلال استخراج الاهمية النسبية لتلك السنوات، اذ نلاحظ من خلال جدول(2)، بلغ مجموع مبالغ التحويلات الدائنة (513.026.467.187) دينارا عراقيا عام 2015، وبأهمية نسبية متباينة خلال اشهر السنة، اذ بلغت اعلى نسبة

له في شهر تموز من عام 2015 (5.97%)، بينما كانت اقل نسبة له في شهر تشرين الأول اذ بلغت (1.70%) من العام نفسه، وكذلك كانت الأهمية النسبية لها متباينة من (7.43%) كأعلى نسبة لها في شهر أيار واقل نسبة في شهر شباط بلغت(4.29%) عام 2017.

جدول(2)

اوامر الدفع الدائنة للمدة (2015-2017)

دينار عراقي، %

الشهر	2015	الأهمية النسبية	2016	الأهمية النسبية	2017	الأهمية النسبية
كانون الثاني	13.064.119.138	2.54	7.067.451.900	1.08	78.441.477.150	4.33
شباط	12.319.873.691	2.40	16.675.643.968	2.56	77.657.438.255	4.29
اذار	10.677.692.873	2.08	30.862.268.828	4.75	110.303.595.393	6.09
نيسان	8.808.629.160	1.71	22.118.778.058	3.40	105.234.270.921	5.81
أيار	13.537.377.889	2.63	34.240.037.951	5.27	134.600.222.111	7.43
حزيران	21.335.384.995	4.15	63.657.249.061	9.81	90.038.395.955	4.97
تموز	30.648.745.911	5.97	55.234.173.682	8.51	138.259.991.066	7.64
اب	28.364.300.659	5.52	93.871.887.472	14.46	186.792.064.744	10.32
أيلول	15.247.362.667	2.97	62.458.299.559	9.62	164.051.728.027	9.06
تشرين اول	8.772.426.638	1.70	96.836.356.939	14.92	246.058.296.185	13.59
تشرين ثاني	16.732.020.429	3.26	62.633.817.608	9.65	205.308.519.611	11.34
كانون ألاول	12.518.533.137	2.44	103.234.982.168	15.90	272.851.570.318	15.07
المجموع	513.026.467.187	100	648.890.947.194	100	1.809.597.569.739	100

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي الموحد لسنوات متفرقة، البنك المركزي العراقي.

-الأهمية النسبية احتسبت من قبل الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول.

اما بالنسبة لاوامر الدفع الدائنة بالدولار الأمريكي فنلاحظ من خلال الجدول(3) ان التحويلات الدائنة بالدولار الأمريكي قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الأعوام(2015-2017). اذ بلغت(5.350.106) دولارات عام 2015 وبأهمية نسبية متفاوتة خلال اشهر السنة بلغت اعلى نسبة لها في شهر أيار(18.65%) واقل نسبة لها في شهر كانون الثاني(4.57%). في حين ان هذه المبالغ قفزت بشكل واضح خلال عام 2017 اذ بلغت(8.885.368) دولارا. وبأهمية نسبية متفاوتة من(21.13%) في شهر كانون الأول في حين بلغت اقل نسبة في شهر كانون الثاني وهي(3.44%). ان الزيادة الواضحة بالمبالغ المحولة من خلال هذا النظام الحديث تدل على نجاح استخدامه في المصارف لغرض التحويل.

جدول(3)

اوامر الدفع الدائنة بالدولار الامريكي للمدة (2015-2017)

الشهر	2015	الأهمية النسبية %	2016	الأهمية النسبية %	2017	الأهمية النسبية %
كانون الثاني	244.509	4.57	410.131	14.93	305.671	3.44
شباط	410.306	7.66	342.515	12.46	252.263	2.83
اذار	487.376	9.10	452.622	16.48	439.615	4.94
نيسان	592.534	11.07	276.071	10.05	358.124	4.03
أيار	997.948	18.65	238.855	8.69	535.668	6.63
حزيران	479.249	8.97	54.387	1.98	489.611	5.51
تموز	311.741	5.82	303.333	11.04	541.519	6.09
اب	365.087	6.82	68.301	2.48	1.632.522	18.37
أيلول	259.540	4.85	194.412	7.07	686.393	7.72
تشرين اول	386.284	7.22	161.887	5.89	903.898	10.17
تشرين ثاني	451.781	8.44	71.732	2.61	861.904	9.70
كانون ألاول	363.751	6.79	172.481	6.27	1.878.180	21.13
المجموع	5.350.106	100	2.746.797	100	8.885.368	100

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي الموحد لسنوات متفرقة ،البنك المركزي العراقي).

-الأهمية النسبية احتسبت من قبل الباحثتان بالاعتماد على بيانات الجدول.

2- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية Check Automated Clearing House System(C-ACH)

تكون هذه المقاصة بين المصارف وتتم تسويتها خلال يومين وقد تم تنفيذ هذا النظام في عدة مصارف منها(بغداد، الشرق الأوسط، الائتمان، دار السلام، المصرف العراقي للتجارة)، وقد بلغ عدد المصارف المشاركة في هذا النظام (59) مصرفا فضلا عن البنك المركزي /www.cbi.iq/news/print.

لقد بدأ العمل بنظام الصكوك الالكترونية المرمزة منذ بداية عام 2011، في حين ان العمل بالصكوك اليدوية كان لايزال موجودا كما نلاحظ ذلك في الجدول(4) الذي يبين اعداد الصكوك ومبالغها بالدينار العراقي لنوعي الصكوك المرمزة والورقية. ففي عام 2011 كانت مبالغ الصكوك المرمزة(105.281) دينارا عراقيا، في حين انها ارتفعت بشكل متسارع وواضح خلال الاعوام قيد الدراسة حتى وصلت حتى الى(23.506.415) دينارا عراقيا، كما زادت اعداد الصكوك المرمزة من(1.50) صكا في عام 2011 حتى وصلت الى(477886) صكا في عام 2017.

اما الصكوك الورقية فقد بدأت التغيرات على اعدادها ومبالغها واضحة منذ 2012 اذ بلغت اعدادها(890.651) صكا، وانخفض العدد الى(544.578) صكا في 2013، كذلك الحال بالنسبة للمبالغ فقد كانت(60.611.707) دنانير عراقية في 2012 انخفضت الى(36.409.853) دينارا عراقيا عام 2013.

جدول(4)

مبالغ واعداد الصكوك المقدمة للتقاص(المرمزة واليدوية) بالدينار العراقي للمدة (2011-2014)

السنوات	صكوك مرمزة		صكوك يدوية	
	مبالغ الصكوك	العدد	مبالغ الصكوك	العدد
2011	105.281	1507	28.957.700	474.636
2012	7.559.802	12060	60.611.707	890.651
2013	9.296.870	78204	36.409.853	544.578
2014	26.601.061	340964		
2015	23.992.504	350884		
2016	22.062.344	423993		
1017	23.506.415	477886		

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي الموحد ،البنك المركزي العراقي ،قسم المدفوعات)

اما عام 2014 فقد توقف التعامل بالصكوك الورقية تماما ولم نجد لها أي ارقام او مبالغ في قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي، وهذا بحد ذاته يعود الى الوعي المصرفي والتوعية والتثقيف بين المواطنين وكذلك للميزات المذكورة آنفا للصكوك المرمزة مقارنة بالصكوك الورقية.

والامر نفسه حدث بالتعامل بالدولار الأمريكي بالنسبة للصكوك المرمزة والصكوك الورقية، ونلاحظ ذلك من خلال جدول(5) حيث ان عدد الصكوك المرمزة بالدولار الأمريكي زادت من(281) صكا عام 2011 الى(2.911) صكا عام 2014، وكذلك المبالغ فقد زادت من(62.172.513) دولار عام 2011 الى (857.585.761) دولارا عام 2014. اما بالنسبة للصكوك الورقية فانها بدأت بالانخفاض اذ كان عددها(3.743) صكا عام 2012 انخفضت الى(210) صكا عام 2013، في حين انخفضت المبالغ من(219.791.856) دولارا عام 2012 الى(20.200.992) دولارا عام 2013 في حين اختفى التعامل بها تماما عام 2013.

جدول(5)

مبالغ واعداد الصكوك المقدمة للتقاص(المرمزة واليدوية) بالدولار للمدة (2011-2017)

السنوات	صكوك مرمزة		صكوك يدوية	
	مبالغ الصكوك	العدد	مبالغ الصكوك	العدد
2011	62.172.513	2810	166.927.792	2.930
2012	147.996.864	1303	219.791.856	3.743
2013	324.057.253	1974	20.200.992	210
2014	857.585.761	2911		
2015	395.320.274	2195		
2016	329.049.694	1432		
1017	410.383.307	1883		

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي الموحد لسنوات متفرقة، البنك المركزي العراقي.

ان التحول للمقاصة الالكترونية لا يخلو من بعض المشكلات والعراقيل ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول(6).

اذ كان مجموع مبالغ المقاصة عام 2015 (23.992.504.872.418) دينارا عراقيا وبأهمية نسبية متباينة خلال اشهر السنة اذ بلغت اعلى نسبة لها في شهر اب(10.12%) واقل نسبة لها في شهر كانون الثاني بلغت(5.50%). وكانت مبالغ هذه السنة مرتفعة مقارنة بالسنة التي تلتها، اذ انخفضت قيمة المبالغ الى(22.062.344.141.045) دينارا عراقيا وهذا يعد انخفاضا واضحا في قيمة مبالغ المقاصة والسبب في ذلك يعود الى حالة تزوير كبيرة بمبالغ الصكوك الالكترونية وصرفها خلافا لإجراءات المقاصة الالكترونية، اذ تم التلاعب بهذه الإجراءات واستغلال الثغرات الموجودة في هذا النظام(www.alrafidain_ bank.gov.iq) .

وبعد اكتشاف هذه المخالفات واسترجاع جزء كبير من المبالغ المسروقة بدأت قيمة مبالغ الصكوك الالكترونية بالارتفاع اذ بلغت في عام 2017(23.506.415.937.086) دينارا عراقيا وبأهمية نسبية متباينة خلال اشهر السنة تراوحت من اعلى نسبة لها في شهر كانون الأول بلغت(11.54%) واقل نسبة بلغت(5.92%) في شهر تشرين الثاني.

جدول(6)

الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي للمدة (2015-2017)

الشهر	2015	الأهمية النسبية %	2016	الأهمية النسبية %	2017	الأهمية النسبية %
كانون الثاني	1.320.759.977.622	5.50	1.746.726.395.642	7.91	1.776.499.153.183	7.55
شباط	2.352.938.412.148	9.80	1.612.400.829.387	7.30	1.660.435.051.860	7.06
اذار	1.987.569.030.475	8.28	2.936.717.394.038	13.31	2.347.334.231.508	9.98
نيسان	2.100.739.661.081	8.75	1.524.898.155.192	6.91	1.673.357.736.795	7.11
أيار	1.723.497.985.050	7.18	1.851.743.925.188	8.39	2.055.660.496.475	8.74
حزيران	2.094.281.181.202	8.72	2.269.627.171.099	10.28	1.484.990.238.811	6.31
تموز	1.870.513.101.663	7.79	1.307.743.695.530	5.92	2.254.536.905.583	9.59
اب	2.430.184.871.722	10.12	1.808.731.881.804	8.19	2.171.214.542.712	9.23
أيلول	1.665.239.810.139	6.94	1.538.208.495.501	6.97	1.696.207.261.369	7.21
تشرين اول	1.842.756.063.772	7.68	1.555.311.967.696	7.04	2.280.614.730.395	9.70
تشرين ثاني	2.246.100.940.632	9.36	1.987.493.105.136	9.00	1.392.196.655.627	5.92
كانون ألاول	2.357.923.836.942	9.82	1.922.741.124.832	8.71	2.713.368.932.768	11.54
المجموع	23.992.504.872.418	100	22.062.344.141.045	100	23.506.415.937.086	100

المصدر:التقرير الاقتصادي السنوي الموحد لسنوات متفرقة ،البنك المركزي العراقي (قسم المدفوعات)

-الأهمية النسبية احتسبت من قبل الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول.

اما بالنسبة لمقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار الأمريكي وحسب الجدول(7) فنلاحظ ان قيمة مبالغ المقاصة بالدولار كانت مرتفعة في عام 2015 اذ وصلت الى(395.320.274) دولارا وبأهمية نسبية متباينة خلال اشهر السنة تراوحت من اعلى نسبة في شهر شباط اذ بلغت(16.78%) واقل نسبة لها في شهر تشرين الأول اذ بلغت(3.83%). وقد انخفضت مبالغ المقاصة الالكترونية في عام 2016 بشكل واضح اذ بلغت(329.046.694) دولارا و لأسباب التلاعب والتزوير نفسها التي ذكرناها آنفا. ثم عادت وارتفعت عام 2017 حتى وصلت المبالغ الى(410.383.307) دولارات وباهمية نسبية متغيرة خلال أشهر السنة تراوحت بين(12.78%) في شهر أيلول كأعلى نسبة و(4.70%) في شهر اذار وهي اقل نسبة لها.

جدول(7)

الصكوك الالكترونية بالدولار الامريكي للمدة (2015-2017)

الشهر	2015	الأهمية النسبية %	2016	الأهمية النسبية %	2017	الأهمية النسبية %
كانون الثاني	35.677.027	9.02	10.928.998	3.32	35.905.690	8.74
شباط	66.364.880	16.78	21.268.082	6.46	20.780.042	5.06
اذار	34.223.470	8.65	26.174.714	7.95	19.321.598	4.70
نيسان	53.635.996	13.56	55.927.543	16.99	38.056.079	9.27
أيار	26.331.760	6.66	37.388.830	11.36	34.353.580	8.37
حزيران	32.675.688	8.26	20.284.416	6.16	19.518.567	4.75
تموز	21.560.694	5.45	18.946.440	5.75	31.026.540	7.56
اب	29.891.440	7.56	20.516.979	6.23	50.695.258	12.35
أيلول	17.352.042	4.38	19.090.020	5.80	52.477.852	12.78
تشرين اول	15.157.034	3.83	39.738.197	12.07	29.664.325	7.22
تشرين ثاني	37.655.089	8.76	29.330.394	8.91	39.699.533	9.67
كانون ألاول	24.795.150	6.27	29.455.081	8.95	38.884.243	9.47
المجموع	395.320.274	100	329.049.694	100	410.383.307	100

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي الموحد لسنوات متفرقة، البنك المركزي العراقي (قسم المدفوعات)

-الأهمية النسبية احتسبت من قبل الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول.

3- نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد Inter Bank Clearing System (IBCS)

هو نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية والتي لا تمتلك نظاما مصرفيا شاملا اذ يمكن الإدارة العامة للبنك من مراقبة التحويلات بدقة وكفاءة وشفافية ويوفر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم وتسلم ملفات أو امر الدفع والصكوك المرمزة بالحبر المغنط فيما بينهم من خلال النظام بطريقة الية، وقد بدأ التشغيل الفعلي لهذا النظام بتاريخ 2016/6/1 اذ بلغ عدد المصارف المشاركة بهذا النظام(6) مصارف إضافة الى الفروع التابعة لها(www.cbi.iq/news/vrew/694).

يتضح مما سبق ان المقاصة الالكترونية لها قبول ورغبة في التعامل سواء كانت بالدينار العراقي ام بالدولار الأمريكي، وأن النظام المصرفي العراقي قد اتخذ خطوات جادة في اطار تطوير النشاط المصرفي الالكتروني سواء كان حكوميا ام خاصا لمواكبة التطورات العالمية التي يحذوها النظام المصرفي العالمي على وفق أسس تنافسية ذات أدوات وأساليب متنوعة اعتمادا على تكنلوجيا المعلومات واقتصادات المعرفة، خاصة ان البيئة المصرفية تبحث دائما عن التميز والابداع من خلال تبادل الخبرات والمعلومات. كما ان البنك المركزي العراقي بذل جهدا كبيرا للدخول الى هذا النظام واستخدامه وتشغيله لغرض تطوير عملية التقاصي بين المصارف التجارية والبنك المركزي وتسهيل تحصيل أموال العملاء وتقديم الخدمات لهم.

أولا: الاستنتاجات :

1- ان مقاصة الصكوك الالكترونية هي عبارة عن شبكة تربط المصارف المشتركة بنظام التحويلات المصرفية ،وهي عملية تبادل صور الشبكات بين المصارف التجارية المشتركة في المقاصة وتوضيح نتيجتها نهاية كل جلسة بما للمصرف وما عليه من التزام مالي تجاه المصارف الأخرى.

2- يمتاز نظام المقاصة الالكترونية عن المقاصة التقليدية بالسرعة الفائقة التي لا تتطلب سوى بضعة دقائق مما شجع العملاء بالتحول للمقاصة الالكترونية سواء كان التعامل بالدينار العراقي أو بالدولار الامريكي.

3- بدأ تطبيق نظام المقاصة الالكترونية عام 2006 للفروع الرئيسة للمصارف وتم تدريب الموظفين في المصارف المشاركة.

4- واجه النظام عددا من المخاطر بداية تطبيقه تمثلت بمخاطر التسوية والسيولة والتشغيل وغيرها.

5- ازدادت ارقام واعداد المبالغ المحولة عن طريق نظام المقاصة الالكترونية سواء باوامر الدفع الدائنة وبأهمية نسبية متغيرة ومتباينة خلال السنوات وقد تراوحت من اعلى نسبة في تموز عام 2015 اذ بلغت 97،5% واعلى نسبة في عام 2017 في شهر كانون الثاني اذ بلغت 70،15%

6- ملاحظة الزيادة الواظحة في المبالغ المحولة عن طريق الصكوك الاكترونية اذ بلغت اعلى اهمية نسبية لها في عام 2017 لشهر كانون الثاني 54،11 .

7- على الرغم من نظام الحماية والأمان الذي تتميز به منظومة المقاصة الالكترونية الا انه لم يخلو من بعض الخروقات والتزوير من خلال استغلال بعض الثغرات في هذا النظام.

ثانيا: التوصيات .

1- الاهتمام بسلامة وكفاءة هذه الأنظمة المتطورة عن طريق ادخال برامجيات حديثة ومتطورة مع المتابعة المستمرة لعملها.

2- التأكيد على ضرورة مواكبة التطور العالمي في تطبيق التقنيات الحديثة والمصارف وكذلك التعاون بين المصارف والبنك المركزي لاجل عمل بنية تحتية قوية من شبكة الاتصالات.

3- إيجاد سبل لمعالجة المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي الالكتروني .

4- التصدي للاخطاء والمشكلات التي تواجه النظام وذلك عن طريق تعزيز كفاءة النظام والأمان والموثوقية والسرعة في الأداء .

5- معالجة الثغرات الموجودة في النظام والتي تخلق مشاكل متعلقة بتزوير الصكوك وغيرها.

6- الاستمرار في تدريب العاملين في البنك المركزي وترشيحهم لدورات خارج القطر لمواكبة التطورات التكنولوجية.

7- من الضروري على البنك المركزي العراقي اعتماد سياسة الافصاح والعلانية بهدف زيادة الثقة بينه وبين المواطن.

المصادر

أولا: الكتب

1- بشنق، زهير، العمليات المالية والمصرفية الالكترونية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006.

2- الجنيهي، محمد منير و ممدوح محمد، البنك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

3- جودت ، زياد رمضان محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، عمان ، 2003

4- حسن ، صلاح الدين ،الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال وتقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية ، القاهرة،دار الكتاب الحديث ،2011 .

5- الشعيبي ،فؤاد قاسم ، المقاصة في المعاملات المصرفية ، ط1، لبنان ، دار الحلبي للطباعة، 2008.

6- الشماع، فائق، الحساب المصرفي(دراسة مقارنة)، دار الثقافة ، الطبعة الأولى، عام،2009.

7- عوض، علي جمال الدين، الأوراق التجارية – السند الاذني- الكمبيالة- الشيك، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، مصر، 1995.

ثانيا: المجلات

1- فوزي، علي، المقاصة في العمل المصرفي، مجلة الحقوق ، الجامعة المستنصرية، المجلد (3)، السنة الخامسة، العدد(12،11)،2010.

2- كامل عز الدين – المقاصه الالكترونيه- ، مجلة المصرفي ، بنك السودان ،العدد(26)، الخرطوم ، 2005.

3- يحيى ، محمد عصمه – إدارة التقنية المصرفيه ، مجلة المقتصد للعلوم الإنسانية ، بنك السودان ، العدد(31)، الخرطوم، 2006.

ثالثا:الرسائل الجامعيه

1- سلطان ،علاء مروان – الضمانات القانونية التي تدعم استعمال الشيك في التعامل كسبيل على النقود رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط الأردنية ، الأردن ،2010 .

2- القواسمي ، صفاء – المسؤوليات الناشئه عن عمليات المقاصه الالكترونيه للشبكات في القانون الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط الأردنية ، الأردن ،2009.

رابعا: المنشورات

1- البنك المركزي – قسم المدفوعات احصائيات للمدة (2011-2017) .

2- البنك العراقي المركزي – مكونات نظام المدفوعات 2017-6-12 متاح على الموقع الالكتروني:
www./cbi-iq/news/view/694

3- حسن ،عبد الماجد عبد الله – محاسبة المنشات المتخصصة، منشورات جامعة السودان المفتوحه، الخرطوم، 2017.

4- سليمان، بشرى طالب – البنك المركزي العراقي – قسم المدفوعات أنظمة الدفع الالكتروني في العراق ،مكوناتها –دورها – إدارة مخاطرها ،2012.

5- سليمان، بشرى طالب ، انظمة الدفع الالكتروني في العراق،2013 ،البنك المركزي العراقي

6- قانون التجاره العراقي النافذ الماده .con أولا وثانيا، متاح على الموقع الالكتروني:
www.investpromo.gov.iq/wp

7- هيئة النزاهة – جمهورية العراق – منشورات مصرف الرافدين ،النزاهة تسترجع قراية مليون دينار عراقي لخزين الدولة بعد صرفها خلافا الإجراءات المقاصة الالكترونية –2017/2/12 ،متاح على الموقع الالكتروني:
www.alrafidain_bank.gov.iq